الأمـم المتحدة

S/2020/254



Distr.: General
1 April 2020
Arabic
Original: English

رســـالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك والمبعوث الخاص للأمين العام إلى ســـوريا غير بيدرســـن، ومن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروســـي، إســـتونيا، ألمانيا، إندونيســـيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، ســـانت فنســـنت وجزر غرينادين، الصـــين، فرنســـا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بجلسـة التداول بالفيديو التي عُقدت يوم الاثنين 30 آذار/مارس 2020 (انظر المرفق).

ووفقا للإجراء المبين في الرسـالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـــاء مجلس الأمن (S/2020/253)، الذي اتُفق عليه في ضـــوء الظروف الاســـتثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ســـتصـــدر هذه الإحاطات والبيانات باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **دجانغ** جون
رئيس مجلس الأمن



20-05021 (A) 060420 070420



المرفق الأول

إحاطة مؤرخة 30 آذار/مارس لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك

ستركز إحاطتي اليوم على أربعة مجالات هي التالية:

أولاً: أزمة كوفيد-19 وآثارها المحتملة بما في ذلك على العمليات الإنسانية في سوريا؛

ثانيا: الحالة في شمالي غربي البلاد، حيث نقدّم كميات قياسية من المساعدات عبر الحدود، ولكنها أبعد ما تكون كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمتزايدة؛

ثالثاً: الحالة في شمالي شرقي البلاد، لا سيما في ما يتعلق بالإمدادات الطبية؛

ورابعا: لمحة عامة عن الحالة الإنسانية كما نراها الآن.

حتى صباح اليوم، تأكَّد تسجيل 10 حالات كوفيد-19 في سوريا، بينها حالة وفاة واحدة. وقياسا على ما نشهده في أماكن أخرى، هذا الرقم هو غيض من فيض. ويمكن أن يكون لهذا الفيروس أثر مدمر على المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء البلد.

فالخدمات الصحية في سوريا هشة للغاية. ولم يكن سوى نحو نصف مستشفياتها ومراكز الرعاية الصحية الأولية فيها املا بكامل طاقته في نهاية العام الماضي.

وكما هي الحال في بلدان أخرى، تنصح الاستجابة التي تقودها منظمة الصحة العالمية بالتركيز على الوقاية والتأهب. ويشمل ذلك إعدادَ العاملين في المجال الإنساني في خطوط مواجهة هذه الجائحة، ومعظمهم من السوريين، للتعامل بشكلٍ آمن مع المجتمعات المحلية.

وقد عُززت منظومات المراقبة والإنذار المبكر المدعومة من الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد، في جهود مشتركة مع السلطات المختصة. كما وُضعت خطط للتأهب والاستجابة، والعمل جارٍ على التغيير المسبق لأماكن المعدات واللوازم، وإعادة تأهيل المختبر المركزي للصحة العامة، وتحسين وحدات العزل المتاحة، وإعداد البرامج لإشراك المجتمعات المحلية.

ولكن ما يعوق كلَ الجهود الرامية إلى الوقاية من كوفيد-19 وكشفه ومواجهته له هو النظام الصحي الهش في سوريا، والمستويات المرتفعة لتنقل السكان، والتحديات التي تواجه الحصول على الإمدادات الحيوية، بما فيها معدات الحماية وأجهزة المساعدة على التنفس، والصعوبات العملية في تطبيق تدابير العزل والحماية في مناطق التشرد التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة ومستويات منخفضة من خدمات الصرف الصحي.

وأكرر نداء الأمين العام الداعي إلى تعليق الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرات البلدان على مواجهة الجائحة.

إن هذه الجائحة تقيد أصلا بشكل إضافي قدرتنا على الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة. كما أن إغلاق المطارات والحدود - بما في ذلك في شمالي شرقي البلاد - إلى جانب القيود الأخرى المفروضة على التنقل، تزيد من الصعوبات الطويلة الأمد التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في السفر إلى الأماكن التي تحتاج إليهم.

ومع أن مواجهة كوفيد-19 تتطلب فرض قيود على التنقل، فمن المهم أن يكون هناك تيسير مناسب لحركة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية ولعمليات الإجلاء الطبي بما يتيح تقديم الدعم لاستجابات السلطات الصحية المحلية والاستجابات الإنسانية الأوسع نطاقا.

وأكرر دعوة الأمين العام، التي أعرف أن السيد بيدرسن سيتحدث عنها أيضا، إلى التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا بما يتيح بذل جهد شامل لقمع كوفيد-19.

ومن الواضح أنه لا يمكن التغلب على هذه الأزمة إلا باستجابة عالمية حقيقية.

وفي الأسبوع الماضي، أطلقت مع الأمين العام والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة هنرييتا فور والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبرييسوس، خطة عالمية للاستجابة الإنسانية بقيمة بليوني دولار لمكافحة كوفيد-19 في أكثر بلدان العالم ضعفاً ومن ضمنها سوريا. وأشكر المانحين على التعهدات التي سبق أن قطعوها وأحثهم على القيام بالمزيد. وكما قال الأمين العام: لقد أظهرت هذه الجائحة أن قوتنا هي بقوة أضعف نظام صحي لدينا.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى شمالي غربي سوريا.

ومرة أخرى، سيتحدث المبعوث الخاص بيدرسن عن ذلك، فقد حدث انخفاض كبير في العنف في أعقاب اتفاق 5 آذار/مارس.

بيد أن الاحتياجات الإنسانية لا تزال هائلة. وتظهر بياناتنا أدلة واضحة على تدهور الأوضاع منذ كانون الأول/ديسمبر. فنحن نشهد مثلا زيادة في معدلات توقف النمو - وهو نتيجة لسوء التغذية لدى الأطفال، ونادراً ما يمكن التعافي منه تماماً. ويعاني نحو ثلاثة من كل عشرة أطفال مشردين دون سن الخامسة في شمال غرب سوريا من توقف النمو. وهم سيعيشون مع هذه العواقب بقية حياتهم.

وفي 2 آذار/مارس، شاهدت بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة أُوفِدت إلى إدلب الظروف السائدة هناك مباشرة. وكان تقييم البعثة واضحا: الناس خائفون؛ والاحتياجات واسعة ومعقدة؛ وعمال الإغاثة المحليون يقومون بعملهم من دون كلل في ظل ظروف شبه مستحيلة؛ ولكن الاستجابة غير قادرة على مواصلة تلبية الاحتياجات.

وشاهد الفريق سفوحا انتشرت عليها الخيام المنصوبة. ويُجبر الاكتظاظُ بعضَ الأسر على التناوب على النوم خارجها. وصُعقَ أعضاء الفريق للعدد الكبير من الأطفال الصغار جدا بين المشردين. وأبلغهم أفرادُ المجتمع المحلي بأن زواج الأطفال، وعمل الأطفال، وتجنيد الأطفال، والعنف المنزلي، كلها آخذة في الازدياد.

ويجرى العمل حاليا على توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى الجزء الشمالي الغربي من البلاد، بفضل الاستجابة السريعة من قبل المانحين لندائنا الذي تبلغ قيمته 500 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لنحو مليون مدني شُردوا منذ كانون الأول/ديسمبر. وقد ورد أو جرى التعهد حتى تاريخه بنحو 340 مليون دولار. وهناك حاجة إلى المزيد.

وتوفر العمليات عبر الحدود في شمال غرب سوريا شريان حياة لملايين الأشخاص الذين لا يمكن الوصول إليهم بطريقة أخرى.

والعمل جارٍ على توسيع نطاق عمليات التسليم تلبيةً للاحتياجات المتزايدة. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، عبرت أكثر من 150 2 شاحنة تحمل مساعدات من تركيا إلى شمال غرب سوريا - أي أكثر من ضعفي عدد الشاحنات التي عبرت خلال الفترة نفسها من عام 2019. ونتوقع أن تعبر نحو 500 1 شاحنة في آذار/مارس - وهو رقم قياسي شهري جديد منذ بدء عملية الأمم المتحدة في عام 2014. غير أن الاحتياجات هي أبعد ما تكون ملباة، ومن الضروري ألا تؤدي القيود المفروضة على السفر نتيجة لتفشي كوفيد-19 إلى الحد من عمليات التسليم.

وإلى جانب عملية الأمم المتحدة عبر الحدود، تتواصل الجهود الرامية إلى إيصال المساعدات عبر الخطوط إلى شمالي غربي البلاد. بيد أن هذه الجهود لم تثمر بعد عن أي نتيجة. وأدعو جميع الأطراف إلى دعم هذه الجهود وكفالة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق للبعثات العابرة للخطوط.

إنني أشيد بعمل جميع المنظمات الإنسانية التي لا يزال عملها مستمرا رغم التحديات الجسام. وفي 14 آذار/مارس، احتل أفراد مسلحون مكاتب الهلال الأحمر العربي السوري في مدينة إدلب وفي أريحا. واحتُجز العاملون في المكاتب وتعرضوا للمضايقة، وسُرقت أغراض ودُمرت أخرى. وأنا أضم صوتي إلى زملائي العاملين في المجال الإنساني في إدانة هذه الحادثة. كما واجه الهلال الأحمر تدخلاً في أعماله في شمالي شرقي البلاد، بما في ذلك مصادرة مرفق طبي في مدينة الرقة في وقت سابق من هذا الشهر. إن هذا التدخل غير مقبول. وأدعو جميع الأطراف إلى حماية العاملين في المجال الإنساني وأصولهم.

لقد اطّلعتم على تقرير الأمين العام الصادر في شباط/فبراير عن جدوى إيجاد بدائل لاستخدام معبر اليعروبية الحدودي.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن استمرارية الخدمات الصحية في شمالي شرقي البلاد قد تأثرت بالفعل، ما جعل الناس أكثر عرضة لأزمة كوفيد-19.

فالعديد من المرافق الطبية والأفراد في شمالي شرقي سوريا الذين يعتمدون على الإمدادات الطبية عبر اليعقوبية لم يتلقوا هذه الإمدادات عبر قنوات بديلة.

والعمل متواصل لمعالجة هذا الوضع. ولكننا في هذه الأثناء نتلقى تقارير عن حالات نقص كبيرة. وهناك ما لا يقل عن سبعة مراكز للرعاية الصحية الأولية في ريف الرقة تعاني ثغرات في إمداداتها المتعلقة بالصحة الإنجابية والتغذية. وتفيد مرافق أخرى عن مشارفة مخزونها من مواد بالغة الأهمية على النفاد الفوري، بما في ذلك أدوية الطوارئ ومواد التخدير والإنسولين. كما يفيد مستشفى الهول الميداني عن مستويات منخفضة من بعض الأدوية والإمدادات. وقد يضطر أحد مراكز الرعاية الصحية الأولية في الرقة إلى إغلاق أبوابه في الأسابيع المقبلة. ويعالج هذا المرفق ما يربو على 900 3 مريض شهريا، أكثر من نصفهم من الأطفال.

لذا أحث على اتخاذ إجراءات سريعة لإيصال الإمدادات الطبية الأساسية إلى كل من يحتاج إليها في شمالي شرقي البلاد.

لقد شهدنا أيضا المزيد من الاختلالات في الخدمات في محطة علوك للمياه. وتوفر محطة علوك المياه لنصف مليون شخص في شمالي شرقي البلاد، بما في ذلك مخيما الهول وعريشة. وأدعو الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق مستدام يشمل ضخ المياه فضلا عن الإمداد بالكهرباء لعلوك وغيرها من المناطق التي انقطعت فيها الكهرباء مؤخرا.

وفي جنوب سوريا، استمرت حال انعدام الأمن منذ تقديم إحاطتي إليكم في الشهر الماضي، التي أشدنا فيها بزميلين سوريين عاملين في المجال الإنساني من منظمة أوكسفام قُتلا في درعا في ذلك اليوم، عندما تعرضت مركبتهما لاعتداء من جماعة مسلحة مجهولة. وإنني أبلغ ببالغ الأسى عن وفاة زميل آخر في درعا. فقد قُتل علي حسين محمد، وهو مدرِّس علوم وموظف في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في وقت سابق من هذا الشهر في أعمال عنف في بلدة جلين في درعا.

ويصادف هذا الشهر ذكرى سنوية حزينة. فالنزاع في سوريا يدخل الآن سنته العاشرة.

وقد أُجبر أكثر من نصف السكان على الفرار من ديارهم. وأكثر من 11 مليون نسمة داخل سوريا، بينهم نحو 5 ملايين طفل، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

ولا يتمتع ما يناهز 8 ملايين شخص بإمكانية الحصول على الغذاء على نحو موثوق به. وقد زاد هذا العدد أكثر من 20 في المائة منذ العام الماضي. ويعاني نصف مليون طفل في سوريا من سوء التغذية المزمن.

وفي الوقت نفسه، يجد الناس في جميع أنحاء سوريا - بما في ذلك في المناطق التي هدأت فيها الأعمال العدائية - صعوبة متزايدة في تلبية احتياجاتهم. وقد أدت الأزمة الاقتصادية، الناجمة بمعظمها عن الحرب ولكنها أيضا نتيجة للتطورات في أماكن أخرى من المنطقة، إلى ارتفاع كبير في أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية، بما فيها الخبز والوقود، وإلى ضعف القوة الشرائية، ما اضطر الناس إلى اللجوء أكثر من أي وقت مضى إلى آليات تأقلم سلبية.

وسيتأثر الوضع الاقتصادي أيضا بالتدابير المتخذة لكبح تفشي كوفيد-19.

إن عملية الاستجابة الإنسانية التي تدعمها الأمم المتحدة تواصل الاستجابة للاحتياجات في جميع أنحاء البلاد، وهي طالت ما متوسطه 6 ملايين شخص كل شهر في العام الماضي. ويشمل ذلك تقديم الدعم في القيام بـ 26 مليون إجراء طبي، وتقديم المساعدة الغذائية الشهرية إلى 4.5 ملايين شخص، وتقديم الدعم في حالات الطوارئ في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى نحو 8 ملايين شخص، وفي مجال التعليم إلى زهاء 5 ملايين تلميذ ومدرِّس. وأشكر مرة أخرى المانحين الذين يدفعون تكاليف كل ذلك.

وكما قال الأمين العام، لا يمكننا أن نسمح للسنة العاشرة من هذا النزاع بأن تؤدي إلى نفس المذبحة، ونفس الاستهتار بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ونفس اللاإنسانية.

المرفق الثاني

إحاطة مؤرخة 30 آذار/مارس للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا غير بيدرسن

لقد وصـــلنا إلى نقطة حرجة أخرى في النزاع الســـوري. بعد أعمال العنف الرهيبة، يســـود هدوء غير مستقر على الأرض - والآن، يواجه السوريون تهديداً مدمراً محتملا جديداً هو كوفيد-19.

لقد ناشـد الأمين العام الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم التوصـل إلى وقف فوري لإطلاق النار لتمكين الأســـرة البشـــرية من التصـــدي لكوفيد-19. وعلاوة على ذلك، وجهتُ نداء محددا من أجل التوصـــل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء ســوريا للتمكن من بذل جهد شــامل لمكافحة كوفيد-19 الذي يشكل خطرا جسيما على جميع السوريين. وهذا الأمر هو ضرورة إنسانية وسياسية.

إن سوريا معرضة لخطر كبير جراء انعدام قدرتها على احتواء هذه الجائحة، نظراً لتحركات السكان الواسعة النطاق، وظروف الاكتظاظ الخطيرة في العديد من مخيمات المشردين داخليا، والمستوطنات، وأماكن الاحتجاز. والحكم ضــعيف أو حتى غائب في بعض المناطق. فقد أدت ســنوات من النزاع إلى تدهور نظام الرعاية الصحية أو انهياره. وهناك افتقار شديد إلى الأخصائيين الصحيين والمعدات واللوازم الطبية. وأنا أعي تماماً خطر تعرض النساء السوريات وتأثير الوضـع عليهن، فهنّ يتصـدرن نظم الدعم الصـحي والمجتمعي. وهذا الفيروس لا يأبه إن كنت تعيش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو خارجها. فهو لا يميز. إنه خطر على جميع السوريين.

نحن بحاجة إلى فترة هدوء مســـتمرة يكفلها وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد لأننا بحاجة إلى إبداء تعاون عبر الخطوط الأمامية المنتشـــرة في الأراضـــي الســـورية - وهذا الأمر ليس مطلوبا غداً، بل الآن.

واسـمحوا لي أن أذكركم بأنه عندما يتعلق الأمر بالجزء الشـمالي الغربي من البلاد، اتفق الرئيسـان أردوغان وبوتين في 5 آذار/مارس على بروتوكول إضــافي لمذكرة تحقيق الاســتقرار في الوضــع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. واتفقا على وقف كل الأعمال العســـكرية على طول خطوط التماس. ومنذ ذلك الحين، سُــجل انخفاض كبير في العنف، لا ســيما في الهجمات الجوية والعمليات البرية. ولا تزال الحوادث المتفرقة مستمرة، وهي تشمل جميع الأطراف.

واتفق الرئيسان أيضا على إنشاء "ممر أمني" على طول الطريق السريع M-4، مع تسيير دوريات تركية - روسـية مشـتركة. وقد سُيِّرت الدوريات الأولى يومي 15 و 23 آذار/مارس - لكنها لم تشـمل كامل المسافة المتوخاة في الاتفاق. ومن الواضح أنه كانت دون استحداث هذا الممر تحديات. ولكنني أناشد جميع المعنيين ألا يجعلوا وقف الأعمال العسـكرية في الجزء الشـمالي الغربي من البلاد مشـروطا بهذا الجانب من الاتفاق. وإنني أقدر التغيير المحمود الذي أحدثه هذا الاتفاق والإجراءات الروسية - التركية.

كما أقدّر أن الترتيبات بين الجهات المعنية الرئيسية في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، بما فيها تركيا وروسيا والولايات المتحدة، فضلاً عن الأطراف السورية، لا تزال صامدة على نطاق واسع.

ولكن في شمالي شرقي وشمالي غربي البلاد، هناك خطر حقيقي من استئناف الأعمال العدائية. وإذا حدث ذلك، فإن الأخطار التي كانت قائمة من قبل على المدنيين ستتضاعف بسبب الجائحة، وسينتشر الفيروس كالنار في الهشيم، مع ما يحمله ذلك من آثار مدمرة على الشعب السوري – من النواحي الإنسانية والمجتمعية والاقتصادية. ويمكن أن ينعكس ذلك عبر الحدود الدولية. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية تجنب هذا السيناريو، من خلال تعزيز الترتيبات القائمة لتصبح وقفا شاملا لإطلاق النار على النطاق الوطني.

وأعتقد أنه من الممكن ومن الضروري في هذا السياق مناقشة جهد تعاوني أكثر فعالية موجها لمكافحة الإرهاب أيضا، يحترم القانون الدولي الإنساني وينقذ المدنيين من المزيد من الاعتداءات الشاملة. وألاحظ في هذا الصدد أن الاتفاق الأخير للحد من التصعيد في إدلب يتضمن عبارات محددة تعتبر أنه "لا يمكن تبرير استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية تحت أي ذريعة".

لقد نص قرار المجلس 2254 (2015) على وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، والاستجابةُ الفعالة لكوفيد-19 على الصعيد الوطني تتطلب ذلك. ولكن ذلك لن يكفي. ويتعين القيام بالمزيد.

لقد قامت الحكومة السورية بخطوات متزايدة الأهمية لمكافحة كوفيد-19. وتخضع أجزاء كبيرة من البلد الآن لدرجات متفاوتة من حظر التجول، فقد أُغلقت الأماكن العامة، وأنظمة الرعاية الصحية تستعد إلى أقصى حد ممكن. وفي الوقت نفسه، قام ائتلاف المعارضة السورية وغيره من سلطات الأمر الواقع في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة بخطوات أيضاً. كما يعمل المجتمع المدني السوري، بما في ذلك منظمات تقودها النساء، على التعبئة لمواجهة هذا التهديد. إنني أنوه بهذه الجهود وأحث الحكومة السورية وجميع سلطات الأمر الواقع على التحلي بالشفافية في تقاريرها عن كيفية تأثير كوفيد-19 على جميع السوريين.

لقد أطلعَكم وكيل الأمين العام السيد لوكوك للتو على الاستجابة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكما أكدت في ندائي، إنني آمل أن يقوم المانحون الدوليون بكل ما يجب القيام به حتى يتمكن السوريون في جميع أنحاء البلاد من الحصول على المعدات والموارد اللازمة لمكافحة الفيروس وعلاج المرضى. ولا ينبغي لأي أمر أن يعوق هذا المسعى. ولا بد وأنكم اطلعتم على النداء العالمي للأمين العام يوم الجمعة الماضي، الذي أشار إليه مارك أيضا، الذي دعا، وأقتبس "إلى تعليق الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرات البلدان على مواجهة الجائحة".

وفي إطار فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية، نقوم بإشراك الدول المعنية مباشرة من أجل أن تكون جميع الإعفاءات اللازمة لأسباب إنسانية متاحة ومستخدمة بالكامل، ومن أجل وضع جميع العقبات جانبا تمهيدا لنقل أكثر المواد إلحاحا على وجه السرعة إلى سوريا لمكافحة كوفيد-19. وأرحب بالمشاركة الأولية للولايات المتحدة معنا في هذا الصدد وأشدد على ضرورة العمل على وجه الاستعجال الشديد. وسنقوم بإشراك جميع الآخرين حسب الاقتضاء.

وإضافة إلى البلدان المانحة التقليدية، نعمل أيضا على إشراك بلدان مثل الصين وكوبا لمعرفة ما يمكن أن تقوما به لتقديم مساعدة مباشرة في سوريا. ونحن نحث جميع المانحين والشركاء، وكذلك الجهات المعنية السورية، على ضمان إزالة العقبات التي تحول دون وصول المساعدات إلى السوريين في جميع أنحاء البلاد.

واسمحوا لي أن أشدد بالقدر نفسه على أنه سيكون من الأساسي وصول العمل الإنساني بشكل كامل ومطرد ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وسيكون من الضروري استخدام جميع الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود، كما ذكر مارك للتو، لتقديم المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاق الوقاية والحماية.

وقد وجهتُ نداء خاصا من أجل الإفراج عن عدد كبير من المحتجزين والمخطوفين. وهذه ليست المرة الأولى التي أدعو فيها إلى ذلك. ولكن بالنظر إلى خطر سرعة تفشي كوفيد-19 بين المحتجزين، فإنه من الملح التحرك على وجه الاستعجال. وقد سبق لحكومات أن قامت بعمليات إفراج بصورة استثنائية بسبب هذا الخطر. ومن المؤكد أن هذا الأمر يمكن وينبغي أن يحصل في سوريا. وإنني أتعاطى مع الحكومة السورية تحديدا بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في ضوء المرسوم الصادر عن الرئيس الأسد في 22 آذار/مارس الذي يحدد حالات العفو وتخفيف الأحكام الصادرة في حق أنواع معينة من المحتجزين، فضلا عن استثناءات محددة.

وإلى جانب عمليات الإفراج، يجب أيضاً أن تتاح للمنظمات الإنسانية المختصة إمكانية الوصول فوراً إلى جميع مرافق الاحتجاز. ويجب أيضا ضمان توفير الرعاية الطبية الكافية والتدابير الوقائية في جميع أماكن الاحتجاز.

ومن الواضح أن كوفيد-19 يجعل من المستحيل عقد اجتماع للسوريين في جنيف في الوقت الحاضر. ولكن هذا لم يردعنا عندما يتعلق الأمر بالمسار السياسي. واليوم، يمكنني إبلاغ مجلس الأمن بأنه بعد مشاورات مطولة من خلال عملي التيسيري النشط، اتفق الرئيس المشارك الذي رشحته الحكومة السورية والرئيس المشارك الذي رشحته هيئة التفاوض السورية على أن يكون للدورة المقبلة للجنة الدستورية جدول الأعمال التالي: "تمشيا مع ولاية اللجنة الدستورية واختصاصاتها ونظامها الداخلي الأساسي، مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية".

إنها خطوة جيدة، لا سيما في هذا الوقت، التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال الدورة المقبلة. وسنتشاور مع الطرفين لمعرفة ما إذا كان يمكن بدء أعمال تحضيرية مفيدة للدورات المقبلة بينما ننتظر لنرى متى سيكون من الممكن عقد اجتماع جديد.

واسمحوا لي أن أشير هنا، كما اتضح مع الرئيسين المشاركين طوال الوقت، إلى أن الاتفاق خلال الدورة المقبلة للجنة الدستورية على الأسس والمبادئ الوطنية ليس شرطا مسبقا للانتقال إلى بنود أخرى. ويمكن للعناصر الثلاثة جميعها أن تقترح، خلال الدورة المقبلة، أسسا ومبادئ وطنية. وستنتقل المناقشة في الدورات اللاحقة إلى بنود أخرى من الدستور، بما يتفق مع الولاية والاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي. كما ذكّرت الرئيسين المشاركين باستخدام الصياغة المتفق عليها عند الإشارة إلى الوفود، والتقيد بمدونة قواعد السلوك المتفق عليها عندما يتعلق الأمر بالبيانات العلنية، التي لم يكن بعضها مفيدا في الآونة الأخيرة.

ونحن نواصل، في الوقت نفسه، التعاطي، في كثير من الأحيان عبر الإنترنت، مع مجموعة واسعة من السوريين، رجالاً ونساءً، بما في ذلك المجلس الاستشاري النسائي وطائفة واسعة من المجتمع المدني السوري داخل سوريا وخارجها.

وطالما تحدثتُ عن الحاجة إلى إرســاء الثقة والاطمئنان، وعن اللجنة الدســتورية باعتبارها مفتاح ولوج المرحلة المقبلة، وعن الحاجة إلى عملية أوسع نطاقا مشفوعة بحوار بشأن إجراءات متبادلة ومتعاضدة يتخذها الطرفان الســوريان والشــركاء الدوليون. وها نحن اليوم نواجه عنصــرا جديدا في أزمة خطيرة أصــلا هو كوفيد-19.

بالنسبة إلى العديد من السوريين، الذين دخلوا الآن سنتهم العاشرة من النزاع الذي لا يزال عصيّا على الفهم ســواء من حيث حجم ما ســببه من معاناة أو ما مورس فيه من وحشــية أو ما ألحقه من دمار، قد يبدو من الصـــعب، بل وحتى من المبهم، التركيز على جائحة فيروس عالمية. ولكن كونوا متأكدين أن كوفيد-19 يشـــكل تهديداً هائلاً للســـوريين وتتطلب تحولاً كاملاً في العقلية من الجميع، الآن. ويجب أن يستقطب هذا التهديد المشترك الآن وعيا جديدا وتصميما جديدا بشأن خطة مشتركة لإنقاذ الشعب السوري من كارثة جديدة.

وبغية تطبيق وقفٍ لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد ومساعدة السوريين في مواجهة كوفيد-19، أنا على اســتعداد للعمل مع الحكومة الســورية والمعارضــة وجميع الجهات الفاعلة المختصــة على الأرض، وكذلك مع البلدان الرئيســية ذات الوزن والتأثير التي يمكن أن تدعم توســيع نطاق العمل وضــمان اســتمرار وقف إطلاق النار. لقد أعربت عن تقديري للمشـــاركة الأولية للطرفين الســـوريين والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. لن يكون الأمر سهلاً، ولا توجد ضمانات. لكن الشعب السوري بحاجة ماسة إلى أن يركز الجميع على رفاهه الآن. وإذا ما انضـــمت الجهات الفاعلة الرئيســـية وتمكنت من المشـــاركة في نداء الأمين العام وندائي، أعتقد أننا نسـتطيع أن نعمل على وجه السـرعة في جهد مشـترك. وهذا بدوره سـيسـاعد بالتأكيد في الجهود المبذولة على المسار السياسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). إننا نعلم جميعا أن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

المرفق الثالث

بيان مؤرخ 30 آذار/مارس صادر عن البلدين المشاركين في وضع المسودة الأولى، ألمانيا وبلجيكا، أدلى به الممثل الدائم لبلجيكا

نود أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما اليوم، ونعرب عن امتناننا لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في سوريا.

وسأقصر بياني على أربع نقاط:

أولا، إننا نؤيد تأييدا تاما بياني الأمين العام والمبعوث الخاص المتعلقين بكوفيد-19. إن هذا الفيروس يشكل تهديداً لم يسبق له مثيل للبشرية، وقد تكون آثاره كارثية في سوريا. لقد تسببت تسعُ سنوات من الحرب في خسائر فادحة. فقد دُمر نحو نصف كامل مرافق الرعاية الصحية تدميرا جزئيا أو كليا. وهناك نقص في المعدات الطبية والموظفين الطبيين. وعلى وجه الخصوص، يعيش المشردون داخليا البالغ عددهم 6 ملايين شخص، ولا سيما في شمالي غربي البلاد، فضلا عن المحتجزين والمختطفين، ظروفا صعبة للغاية وهم معرضون بشدة لإصابات الجهاز التنفسي.

ولذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لتوفير مجموعات الفحص للسكان المدنيين في إدلب. ونكرر أيضا مطالبات المبعوث الخاص بما يلي :(1) وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد؛ (2) الإفراج على نطاق واسع عن المحتجزين والمختطفين؛ (3) الوصول الكامل إلى المساعدات الإنسانية، مع الاستفادة الكاملة من جميع الطرائق واحترام كل المبادئ الإنسانية. ولم تلق هذه المطالب العاجلة آذانا صاغية إلى حد بعيد في الماضي. بيد أنها، في ظل هذه الظروف الاستثنائية، مطالب إلزامية.

ثانيا، في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، يتسم وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا بالهشاشة، ومع ذلك يبدو أنه لا يزال صامدا. وهذا نبأ إيجابي.

ومع ذلك، كان وكيل الأمين العام لوكوك واضحا تماما في بيانه بشأن التحديات التي لا يزال الناس في إدلب يواجهونها، وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء حالتهم. وبسبب الهجوم العسكري، يعيش نحو مليون من المشردين داخليا في منطقة هي اليوم أصغر من أي يوم مضى، مفتقرين إلى السكَن والغذاء والماء. ونظراً للاحتياجات الكبيرة، فقد استُخدمت الطريقة العابرة للحدود، أكثر من أي وقت مضى، لاستيراد المساعدات الإنسانية إلى إدلب. ونؤيد بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت في مطلع آذار/مارس وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة الرصد الدقيق للحالة الإنسانية.

ثالثا، في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، باتت الفجوات في تدفق المعونة الطبية واضحة، لأن المجلس لم يوافق على تجديد فتح معبر اليعروبية في وقت سابق من هذا العام. وبغية سد هذه الفجوة، دعا الأمين العام في تقريره إلى زيادة إمكانية الوصول عبر الخطوط وعبر الحدود. ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم حقائق وأرقاما واضحة بشأن إمكانية الوصول عبر الخطوط، في جميع أنحاء سوريا، لا سيما إلى جميع المناطق والمرافق الطبية في شمالي شرقي البلاد. كما نطلب معلومات أكثر تحديدا عن إمكانية الوصول إلى المرافق الطبية غير الحكومية. وينبغي أيضا للمجلس ودوله الأعضاء أن ينظروا عمليا في تجديد الوصول عبر الحدود إلى الجزء الشمالي الشرقي من البلاد. وهذه الحاجة واضحة.

وأخيرا، نجدد دعوتنا إلى المساءلة. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة عمل مجلس التحقيق، وكذلك عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة.

المرفق الرابع

البيانات التي أدلى بها الممثلون الدائمون لأعضاء مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية والسياسية في الجمهورية العربية السورية

ألف - بلجيكا

فيما يتعلق باللجنة الدستورية، وعلى الرغم من العمل الشاق الذي يقوم به المبعوث الخاص ، يبدو أنه لا يوجد سبب وجيه للتفاؤل. نعم: من الإيجابي أن يتم حل المسألة المتعلقة بجدول الأعمال. لكن، يبدو أن تكتيكات دمشق تتمثل في تعطيل العملية بدلاً من السعي إلى أن تعمل اللجنة بشكل كامل. فمناقشة العملية مهمة ولكن هدف اللجنة هو إجراء مناقشات نوعية بشأن مسائل مختلفة لمواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2554 (2015). وهذا هو ما يحتاجه الشعب السوري ويستحقه وما هو ضروري جدا إذا أريد لسوريا أن يكون لها مستقبل قابل للحياة. وندعو جميع الأطراف إلى أخذ هذه النقطة على محمل الجد.

وأخيرا، نعيد تأكيد موقفنا بأننا لن نمول إعادة الإعمار قبل أن يتم التوصل بشكل حاسم إلى حل سياسي.

باء - الصين

نلاحظ أنه منذ أن اتفقت تركيا وروسيا على ترتيب لوقف إطلاق النار في 6 آذار/مارس، تحسنت الحالة الأمنية في شمال غرب سوريا تحسنا كبيرا. ونقدر جهودهما الدبلوماسية ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة تنفيذ وقف إطلاق النار.

وموقفنا الثابت هو أن ندعم إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا. ونقدر الجهود المضنية التي يبذلها المبعوث الخاص ونشجعه على مواصلة تيسير الحوار بين الأطراف السورية، من أجل عملية سياسية شاملة تكون مملوكة للسوريين ويتولون قيادتها تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ونكرر التأكيد على أن مستقبل البلد يجب أن يقرره الشعب السوري، دون تدخل أجنبي.

وتولي الصين أيضا اهتماماً وثيقاً للاحتياجات الإنسانية للمدنيين في سوريا. فالمسألة الإنسانية في سوريا معقدة جدا، ويجب إدارتها بطريقة متكاملة ومحايدة. ويسرنا أن نحيط علما بالتطورات الإيجابية في تقديم المساعدة الإنسانية عبر خطوط التماس، وندعو إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية، من أجل إيجاد حل دائم ومستدام. وفيما يتعلق بترتيب تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود، فإن موقف الصين لم يتغير. وما فتئنا نضطلع بدور بناء. ولم تعرقل الصين أي شيء. ويجب احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا.

ويثير الأثر المحتمل لـكوفيد-19 على سوريا قلقاً متزايداً، على الرغم من أن العدد الحالي للحالات المؤكدة في سوريا محدود مقارنة بغيرها. ونلاحظ أن الحكومة السورية اتخذت سلسلة من التدابير الوقائية لمنع انتشار الفيروس. وتشارك منظمة الصحة العالمية بنشاط في هذا المجال. ونحن نقدر هذه الجهود. وقد قدمت الحكومة الصينية بالفعل لسوريا دفعة من مجموعات أدوات الاختبار المتعلق بهذا الداء. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة، في حدود قدرتنا، إلى سوريا. وندعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية على قدرة البلدان على التصدي لهذه الجائحة، ولا سيما بالنسبة للبلدان القابلة للتأثر بها بشدة مثل سوريا. ويعاني المدنيون والأبرياء معاناة شديدة من هذه الجزاءات. وتؤيد الصين دعوة الأمين العام في هذا الصدد. وندعو إلى الرفع الكامل والفوري للتدابير القسرية الانفرادية. وقد شرحنا موقفنا بالتفصيل في الرسالة المشتركة الأخيرة الموجهة إلى الأمين العام، إلى جانب روسيا، من بين جهات أخرى. ونأمل أن يضم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صوته إلى صوت الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

جيم - الجمهورية الدومينيكية

نحن هنا لمناقشة حالة ما فتئت تؤثر على حياة الملايين من الناس على مدى تسع سنوات طويلة: نزاعٌ نتج عنه بلد مدمر ومحطم، ماديا ومعنويا على حد سواء؛ نزاع شهد، من بين انتهاكات أخرى للقانون الدولي، هجمات لا مثيل لها على المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية؛ نزاع ما انفك يجبر الآلاف من الأطباء والممرضين والمستجيبين الأوائل وغيرهم من الموظفين الطبيين على الهروب.

إنه نزاع حله الوحيد سياسي، ومع ذلك، وبعد ما يقرب من عقد من الزمن، فإن الحل لا يزال لا يظهر في الأفق بسبب عدم قدرة الأطراف على ترك قراراتهم تسترشد فقط بالتطلعات المشروعة لشعب سوريا للعيش في حرية وعدالة وتقدم.

واليوم، قد يواجه السوريون في جميع أنحاء البلد تهديداً آخر، وهو تهديد هم غير مستعدين له. وهم غير مستعدين بسبب النزاع. ولا يحصل سوى 42 في المائة من السكان السوريين على المياه النظيفة، ولا تعمل نسبة 50 في المائة من بنيتهم التحتية الطبية، والله وحده يعلم عدد الأطباء والممرضين الذين لا يزالون قادرين على العمل.

وحتى البلدان المتقدمة النمو تكافح من أجل وقف انتشار كوفيد-19.

وما قد يحدث في سوريا، ولا سيما في الشمال، ينفطر له القلب.

وعلى الرغم من أن عدد الحالات حتى الآن منخفض، إلا أنه ليست سوى مسألة وقت قبل أن ينتشر كوفيد-19.

ولذلك، نعتقد أن جهود الوقاية الجارية بقيادة منظمة الصحة العالمية، وبالتنسيق مع حكومة سوريا، تكتسي أهمية قصوى.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض النقاط:

- نردد تماما نداء الأمين العام وكذلك نداء المبعوث الخاص من أجل وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا. ونعترف بالتقارير التي تفيد بأن وقف إطلاق النار المبرم في 6 آذار/مارس قد تم الحفاظ عليه. ولكن، كما قلنا من قبل، فنحن متفائلون بحذر ونأمل أن يكون وقف إطلاق النار هذا مستداما وطويل الأمد. ويجب أن يظل هذا المجلس منتبها إلى كيفية تطور الحالة على أرض الواقع وأن يتتبع إشارات وتحركات القوات الموجودة هناك. ونكرر التأكيد على ضرورة التوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار، وفقا للتكليف المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، للسماح بعملية سياسية ذات مصداقية، ولكي يعيش الشعب السوري حياة كريمة مرة واحدة وإلى الأبد.

- أردنا أيضا أن نتطرق إلى تقديم المساعدة عبر الحدود. فقد سمعنا للتو من مارك أن العملية العابرة للحدود، في الشمال الغربي، أثبتت مرة أخرى أنها بالغة الأهمية لبقاء الملايين من السكان. وإننا نقدر تقديرا كبيرا دوائر العمل الإنساني بأسرها، أولئك الموجودون على الخطوط الأمامية، ومعظمهم من السوريين، لتكريس حياتهم لخدمة الأشخاص الأكثر تضررا.

- نشعر بقلق خاص إزاء الحالة في الشمال الشرقي، حيث تغيب المساعدة الطبية المنسقة من الأمم المتحدة، وهناك معلومات تفيد بأن إمدادات المياه قد توقفت بالنسبة لما يقرب من نصف مليون شخص، بما في ذلك في مخيم الهول. ولذلك، نود أن نقترح أن تتخذ جميع الأطراف ذات الصلة جميع التدابير الممكنة للتعجيل بالاستجابة في تلك المنطقة. وإذا كان ذلك يشمل إعادة فتح معبر اليعربية، فعندئذ ينبغي لنا جميعا أن نؤيدها. فهذه أوقات استثنائية تتطلب تدابير استثنائية. ويجب ألا نفكر إلا في رفاه الشعب.

- في الختام، تود الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد من جديد دعمها لأي جهد يرمي إلى منع تفش كبير لكوفيد-19 في سوريا التي تتسم الأوضاع فيها بالفعل بالهشاشة. ولن تقدر سوريا على مواجهة مثل هذا التفشي. وهذه ليست حالة للجلوس والانتظار. بل هذه حالة تستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية ومبنية على المبادئ، وقبل كل شيء، التضامنَ.

دال - إستونيا

كما لاحظ بالفعل مقدما الإحاطتين الإعلاميتين وغيرهما من أعضاء المجلس - فإن انتشار كوفيد-19 يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الأزمة السورية.

ومن الواضح أن عدد الأشخاص المصابين آخذ في الازدياد، حتى وإن لم ينعكس ذلك في البيانات الرسمية. وكما أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ستؤدي هشاشة نظام الرعاية الصحية السوري، إلى جانب انتشار الفيروس، إلى زيادة تقويض أوضاع عيش النازحين السوريين.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن العمل بموجب قرار مجلس الأمن 2504 (2020) بشأن تقديم المعونة عبر الحدود لا يزال جوهريا في مساعدة العدد الكبير من المحتاجين. ونلاحظ أن عمليات إيصال المعونة عبر خطوط التماس تتحسن، إلا أن المعونة لا تصل بعد إلى جميع السكان، ولا سيما أولئك الذين كانوا يتلقون الدعم في السابق عبر معبر اليعربية في شمال شرق سوريا.

ويهدد الفيروس أيضا المحتجزين في السجون المكتظة. ونؤيد دعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى إفراج واسع النطاق عن الأشخاص المحتجزين تعسفا والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى السجناء. ومن المؤكد أن الإعلان عن عفو عام هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال هناك الكثير من المسائل المتعلقة بتنفيذه التي لم تحل بعد. وقد صدرت عدة إعلانات من هذا القبيل في الماضي، ولم تسفر إلا عن نتائج محدودة.

وأخيراً، لا يزال الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب أمراً حاسماً. وهو مهم، سواء بالنسبة لمستقبل العملية السياسية، أو للحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية. وأعرب الاتحاد الأوروبي بوضوح عن دعوته إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ونحن نكرر هذه الدعوة هنا اليوم.

هاء - فرنسا

من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن تبادل الآراء بانتظام بشأن الحالة في سوريا.

وتتمثل الأولوية العليا في تنفيذ وقف فوري ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني لتيسير الجهود الرامية إلى التصدي لأزمة كوفيد-19.

ونؤيد دعوة الأمين العام ومبعوثه الخاص في هذا الصدد. ويُعتبر تنفيذها أمرا ملحا. وندعو جميع الأطراف إلى العمل بنشاط في هذا الاتجاه. ويتعين على الأمم المتحدة أن تظل في طليعة هذه الجهود، وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

وخطر انتشار جائحة كوفيد-19 في سوريا يبعث على القلق البالغ، لا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي. ولذلك، فوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد هو السبيل الوحيد لتيسير إجراءات الوقاية من كوفيد-19 والتصدي له. ويزداد هذا الأمر ضرورة لأن تنفيذ الاتفاق الروسي - التركي المؤرخ 5 آذار/مارس بشأن إدلب لا يزال هشاً وغير مؤكد.

ونؤيد أيضا تأييدا تاما دعوة المبعوث الخاص إلى الإفراج الواسع النطاق عن المحتجزين والمختطفين، ولا سيما السجناء السياسيون، فضلا عن إتاحة إمكانية وصول المنظمات الإنسانية ذات الصلة فورا إلى مرافق الاحتجاز.

وندعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين.

ويزيد كل من وكالات الأمم المتحدة وشركائها من جهودهم لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان والتصدي لأزمة كوفيد. ويلزم دعم هذه الجهود وتعزيزها.

وفي هذا السياق، لم تكن آلية نقل المساعدة عبر الحدود أبدا على هذا القدر من الأهمية في الشمال الغربي. وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي واضحين جدا بعد زيارتهما لسوريا: لا يوجد بديل للآلية العابرة للحدود. ويجب أن تستمر زيادة عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر نقطتي العبور. ولا تزال فرنسا مصممة على الحفاظ على هذه الآلية المنقذة للحياة. ولقد خصصنا 25 مليون يورو لعام 2020 للاستجابة الإنسانية في الشمال الغربي، بما في ذلك ثلاثة ملايين يورو للتصدي لمرض كوفيد-19.

وفي الشمال الشرقي، نأسف بشدة لأن الإعلان الأخير للنظام بشأن تسليم المواد الطبية عبر خطوط التماس لم يتحقق. ومحاولات النظام إملاء شروط إيصال المعونة غير مقبولة وتنتهك انتهاكا صارخا المبادئ الإنسانية. ومن الضروري جدا أن تتمكن قافلة منظمة الصحة العالمية في دمشق من إيصال المعونة إلى جميع المحتاجين في الشمال الشرقي.

ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لضمان توفير الرعاية الطبية الكافية وتنفيذ تدابير الحماية الملائمة في جميع أماكن الاحتجاز.

ومن الملح إعادة بدء العملية السياسية وتوسيع نطاقها ليشمل جميع عناصر القرار 2254 (2015).

ونؤيد محاولات المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية ونرحب بإعلان اليوم. ومع ذلك، من الواضح أن النظام السوري غير راغب في الانخراط في عملية سياسية ذات مصداقية أو المشاركة على الإطلاق، كما أظهرت الأشهر الخمسة الأخيرة بما فيه الكفاية.

وفي هذا السياق، ندعو غير بيدرسن إلى أن يبلغ بوضوح مجلس الأمن عندما يرى أنه لم يعد قادرا على مواصلة جهوده في اللجنة الدستورية. ونحثه أيضا على العمل بشأن جميع جوانب القرار 2254 (2015)، لأن العملية السياسية لا يمكن أن تُحصر في المناقشات الدستورية. ووقف إطلاق النار هو أحد هذه الجوانب، وكذلك الانتخابات وشروط إجراء اقتراع شفاف وحر. ويجب استخدام التهدئة المؤقتة التي تم الحصول عليها في الشمال الغربي لهذا الغرض.

وفي الختام، أكرر دعوتي إلى روسيا أن تقنع النظام بالتقيد بوقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سياق تفشي كوفيد-19. وتعاوننا الجماعي مطلوب أكثر من أي وقت آخر، ونحتاج إلى معالجة الأزمة معاً، على الرغم من خلافاتنا بشأن الحرب السورية.

واو - ألمانيا

استمعنا للتو إلى معلومات عن المشاكل الخطيرة التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من سوريا. كما سمعنا عن الحاجة المتزايدة، التي قد تتضاعف أيضا بشكل كبير، حسب كيفية تأثير تفشي فيروس كورونا على سوريا في المستقبل.

ولا نزال نشعر أيضا بالقلق إزاء رفاه وسلامة العاملين في المجال الإنساني.

وقد أصبحت القيود المفروضة على المساعدة الإنسانية المبنية على المبادئ وعلى المساعدة الطبية غير مقبولة بشكل أكبر، حيث يلوح في الأفق انتشار كوفيد-19. ونحن بحاجة إلى إتاحة إمكانية أكبر للوصول إلى شمال سوريا، ونحتاج إلى المعابر الحدودية لضمان استمرار تدفق المساعدات. ولا يمكننا بالتأكيد أن نقبل نهاية الطرائق العابرة للحدود في تموز/يوليه. بل على العكس من ذلك، لا بد من تمديد العمل بها للسماح بوصول المعونة إلى جميع المحتاجين. وعلى خلفية داء كوفيد-19، نحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في المواقف السابقة باسم الإنسانية.

ونحن بحاجة إلى الاستفادة على أفضل وجه من الوقت الذي لانزال نملكه لاتخاذ تدابير وقائية.

واسمحوا لي أن أذكر الجميع بأن الجزاءات ليست موجهة ضد السكان. بل هي موجهة ضد القيادة في دمشق، وهي قيادة مسؤولة عن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن للمرء أن يتصورها. والوضع الإنساني في سوريا هو نتيجة لسياسات دمشق ولهذه السياسات وحدها.

وألمانيا والاتحاد الأوروبي هما من بين أكبر مانحي المساعدة الإنسانية في سوريا. فقد قدمت الحكومة الألمانية مساعدات إنسانية بقيمة تفوق 150 مليون يورو لمواجهة الأزمة الحالية في إدلب منذ بداية العام. وكما تعلمون بالفعل، مارك، فالنداء الذي وجهتموه في الأسبوع الماضي سُمع جيدا في برلين. ويتعين علينا حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً في إدلب وفي أماكن أخرى في سوريا. بل إن المزيد من التضامن إلزامي هذه الأيام.

وعلاوة على ذلك، تؤيد ألمانيا تأييدا تاما النداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن من أجل التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا. وكما قال وزير الخارجية ماس الأسبوع الماضي: ”لدينا مسؤولية مشتركة لتجنب العواقب المميتة التي

قد تكون لكوفيد-19 على الناس الذين أضعفهم كل من الحرب والنزوح والجوع". ونحن بحاجة إلى وقف مطول لإطلاق النار لأسباب إنسانية في جميع أنحاء البلد لكي نتمكن من التصدي للتحديات التي يطرحها كوفيد-19.

وشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على تأييده القوى لنداء المبعوث الخاص. وقد أصبح وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني أكثر إلحاحا في ضوء الأزمة التي تلوح في الأفق بسبب كوفيد-19.

وإذا لم يعلمنا أي شيء آخر من قبل، فإن هذا التهديد المشترك، وقابليتنا المشتركة للتأثر به ينبغي أن يعلمانا في نهاية المطاف قيمة الحياة البشرية.

ونشدد على أهمية الدور المركزي للأمم المتحدة في التوصل إلى وقف حقيقي ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني. ولا يمكن أن يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والأمن على نحو مستدام في سوريا إلا من خلال تسوية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012.

وندعو إلى عودة سريعة إلى العملية السياسية التي صدر بها تكليف بموجب القرار 2254 (2015)، ونكرر الإعراب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن في هذا الصدد. كما أن الدور المركزي للأمم المتحدة في التوصل إلى وقف حقيقي ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني منصوص عليه أيضا بوضوح في هذا القرار.

ويجب على النظام السوري أن يتوقف عن عرقلة عمل اللجنة الدستورية وأن يلتزم أخيرا بها بجدية. وندعو روسيا إلى استخدام تأثيرها على دمشق في هذا الصدد.

ونؤيد النداء الذي وجهه المبعوث الخاص بيدرسن من أجل الإفراج على نطاق واسع عن المحتجزين والمختطفين لأسباب إنسانية، وقد أحطنا علما بإعلان النظام إطلاق سراح، على الأقل، مجموعة معينة من السجناء (هم الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 70 سنة). وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون خطوة أولى ومتأخرة في الاتجاه الصحيح. بيد أن هذه الإعلانات يجب أن تتبع الآن بأفعال ملموسة، لمرة واحدة. فقد رأينا في كثير من الأحيان وعودا فارغة في الماضي لم يتم الوفاء بها. ودعونا نكون واضحين جداً: لا تزال الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري التي يتحمل النظام السوري المسؤولية عنها مستمرة. ومن المغرض الإعلان عن إطلاق سراح السجناء بينما تستمر الاعتقالات بشكل يومي. ويجب أن تتوقف هذه الاعتقالات.

وندعو أيضا النظام السوري إلى السماح للمنظمات الإنسانية ذات الصلة بالوصول الفوري وغير المشروط إلى جميع مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته، وضمان توفير الرعاية الطبية الكافية وتدابير الحماية الملائمة لجميع الأشخاص المحتجزين. كما يجب على النظام السوري أن يبلغ أخيرا أسر عشرات الآلاف من المفقودين بمصير أحبائهم.

وطالما أن النظام السوري لا يغير سلوكه الوحشي ولا ينهي انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فلن يكون هناك رفع للجزاءات. ولن يساعد كل من ألمانيا والاتحاد الأوروبي في أي إعادة إعمار لسوريا إلا عند الشروع فعلا في عملية انتقال سياسي جامعة، وحقيقية وشاملة للجميع.

وسنواصل أيضا دعم جميع الجهود، ولا سيما تلك التي تبذلها الآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق، لكفالة عدم إفلات أي من مرتكبي الجرائم والفظائع خلال النزاع السوري من العقاب، ومساءلة الجناة كلهم، وحصول الضحايا على عدالة حقيقية.

زاي – إندونيسيا

بما أننا جميعاً نبقى في أمان في أماكننا الخاصة، لا يسعني إلا أن أفكر في ملايين الناس في إدلب ومخيمات النازحين وغيرها من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في سوريا التي تواجه خطر تفشي كوفيد-19.

وكما ذُكر سابقاً، لدينا حالياً عشر حالات في سوريا. وهذه هي المرحلة الأولى من الجائحة. ونحن جميعا ندرك الأثر المدمر المحتمل إذا استمر الفيروس في الانتشار في جميع أنحاء المناطق المعنية، ولا سيما في المناطق التي تجري فيها الأعمال العدائية.

ونحن نقدر التخطيط المستمر للوقاية والاستجابة للتقليل إلى أدنى حد من خطر انتقال العدوى.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على عدة نقاط:

أولاً، يجب أن تكون الاستجابات الصحية موازية لوقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني في جميع أنحاء سوريا.

وتؤيد إندونيسيا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار، فضلا عن نداء المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد للقضاء على كوفيد-19 في سوريا.

فالقتال يجب أن ينتهي. ومن الأهمية بمكان أن ينتهي الآن. ويتعين على جميع أطراف النزاع أن تحترم ذلك احتراما تاما.

ويسرنا أنه منذ وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 5 آذار/مارس، لم ترد تقارير عن وقوع غارات جوية في الشمال الغربي. ومع ذلك، وفي خضم هذه الجائحة، لا يتعلق الأمر فقط بوقف الغارات الجوية أو وقف القصف، بل يتعلق أيضاً بتهيئة بيئة آمنة لجميع المدنيين في سوريا، ولا سيما أكثر المجتمعات المحلية ضعفاً، في كل جانب من جوانب حياتها اليومية.

ثانيا، تحث إندونيسيا الأمم المتحدة وحكومة سوريا على أن تعززا، بدعم قوي من الأطراف الرئيسية الأخرى، تعاونهما في كفالة أنجع خطة للوقاية من كوفيد-19 والتصدي له، وأن تضمنا استمرار تقديم المساعدة الإنسانية في البلد. ولا يزال إيصال المساعدة الإنسانية على الفور وفي الوقت المناسب أمرا بالغ الأهمية.

ويسرنا أن نلاحظ أن الاستجابات عبر الحدود تتواصل ولم تتأثر بالتدابير المضادة لكوفيد-19. ومن المهم الحفاظ على ذلك.

ثالثاً، في الوقت الذي ينصب فيه التركيز الآن على كوفيد-19، من المهم أيضاً مواصلة المضي قدماً معاً، والعمل على التوصل إلى مخرج سياسي من الأزمة السورية.

ونعرب عن تقديرنا لاستمرار المبعوث الخاص في تعامله مع جميع الأطراف ذات الصلة، في هذا الصدد، ويسرنا أنه تم التوصل إلى اتفاق على جدول الأعمال داخل اللجنة الدستورية.

ومن الأهمية بمكان ضمان زيادتنا للجهود الرامية إلى معالجة أزمة النزوح: لا يزال هناك نحو 000 900 نازح في الشمال الغربي و 60 في المائة منهم أطفال.

ومرة أخرى، فهم أيضا الأكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19.

ومع قرب قدوم شهر رمضان المبارك، ندعو جميع الأطراف إلى وضع خلافاتهم جانبا والعمل معا للتخفيف من معاناة الشعب السوري، بما في ذلك لمواجهة خطر الفيروس.

ويجب إسكات صوت المدافع كي يتمكن العاملون في المجال الطبي من القيام بمهامهم.

حاء - النيجر

يرحب النيجر بالنداء الموجه من المبعوث الخاص لسوريا، السيد بيدرسن، لوقف لإطلاق النار كامل وفوري في كل مكان في سوريا، ويؤيده تأييدا تاما. ونأمل أن يحترم جميع المتحاربين المعنيين هذه الدعوة. وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، علينا أن نركز على الخصم المشترك وهو كوفيد-19.

ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن 50 في المائة فقط من المستشفيات العامة و 47 في المائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية العامة تعمل بكامل طاقتها. وإذا تسارع تفشي المرض، سيكون من الصعب جداً على العاملين في القطاع الصحي معالجة أعداد كبيرة من المرضى.

وبالمثل، فإن عدداً كبيراً من الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم النازحون واللاجئون، ومعظمهم من النساء والأطفال، معرضون بشدة لخطر الإصابة بالفيروس. وهذا من شأنه أن يخلق أزمة أكبر، نظراً لأن التباعد الاجتماعي شبه مستحيل في المخيمات المكتظة.

ولا يحترم كوفيد-19 حظر السفر أو الحدود المغلقة، ولذلك فإن إتاحة الإمكانية القصوى للوصول للعاملين في المجال الإنساني ومواد المساعدة الإنسانية ضرورية لمواجهة هذه الفاشية.

ويدعو وفد بلدي الحكومة السورية والمنظمات إلى العمل معا على مبادرات شراكة إضافية لحماية السوريين في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالموضوع السياسي، يود النيجر أن يوضح نقطتين:

- يبقى اعتقادنا أن الأزمة السورية يجب أن تحل سياسيا وليس عسكريا، من خلال عملية يقودها السوريون أنفسهم ومختلف مكونات مجتمعهم. ونرحب بالتطور الإيجابي الأخير للجنة الدستورية، كما أبلغنا المبعوث الخاص؛
- لا زلنا نعتقد أيضا أنه لا يمكن التعامل مع الوضعين السياسي والإنساني في سوريا بشكل مستقل الواحد عن الآخر.

ولذلك، يأمل وفد بلدي أن يكون نداء المبعوث الخاص لوقف إطلاق النار خطوة نحو تنفيذ العناصر الأخرى لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

وفي الختام، أشجع أعضاء المجلس على العمل معاً لمساعدة السكان السوريين خلال هذه الأزمة الصحية وتجنب تسييس الموضوع. فالسوريون في حاجة ماسة إلى مساعدتنا وتضامننا الآن، لأنه غدا سيكون الوقت متأخرا للقيام بذلك.

طاء - الاتحاد الروسي

لقد علمنا من السيد بيدرسن أنه لا يزال على اتصال مع الأطراف السورية. ونحن نعلم أن هذه العملية ليست سهلة، ولكنها تحتاج إلى مواصلة مساعدة السوريين على إيجاد أرضية مشتركة لفائدة العملية السياسية. وبطبيعة الحال، يؤثر كوفيد-19 على توقيت الجولة المقبلة من الحوار بعد الاتفاق عليه من حيث المبدأ؛ ولقد سمعنا اليوم أنه تم الاتفاق على ذلك من حيث المبدأ. ونحن نؤيد جهود المبعوث الخاص. ومن جانبنا، سنقدم له المساعدة اللازمة، بما في ذلك من خلال اتصالاتنا مع الأطراف السورية.

وفي إدلب، يُحترم عموماً وقف إطلاق النار الذي بدأ العمل به في 6 آذار/مارس. ولا يتجاوز عدد الانتهاكات الاثنين أو الثلاثة في اليوم. ونحن نواصل العمل مع شركائنا الأتراك لإنشاء ممر أمني على طول الطريق السريع M-4 واستئناف استخدام خطوط النقل. وتعرقل الجماعات المتطرفة التي ظلت في منطقة الطريق السريع M-4 عمل الجيشين الروسي والتركي. فأفرادها يقومون بأعمال استفزازية ويضعون حواجز. وفي 14 آذار/مارس، اقتحم مقاتلون مكتبَي جمعية الهلال الأحمر السوري في إدلب وأريحا، ونهبوا الممتلكات واحتجزوا الموظفين.

أما في الشمال الشرقي، فإن الحالة صعبة للغاية. ففي نهاية عام 2019، لم يكن هناك سوى مستشفيين حكوميين وأربعة مراكز للإسعافات الأولية تعمل بكامل طاقتها على الضفة الشرقية لنهر الفرات. وهذه أخبار مفزعة في ظل خطر انتشار فيروس كورونا. وكما أُبلغنا اليوم، تتدرج القيود المفروضة على التنقل وانعدام الضمانات الأمنية ضمن العوامل التي تعوق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وترد بلاغات مفادها بأن طيران ما يسمى بالتحالف الدولي دمّر جسورا على نهر الفرات، مما قطع الصلات بين الأراضي السورية. كما تبعث على القلق المعلومات المتعلقة باستمرار تعطل محطة علوك للمياه؛ ولقد اتخذنا كل التدابير اللازمة لضمان تصليحها. وقد علمنا اليوم باستئناف إمدادات المياه.

وهناك بلاغات عن احتمال تسجيل أول إصابات بفيروس كورونا داخل مخيم الركبان. ولا توجد معلومات عن مخيم الهول بعدُ، ولكن نظراً لموقع المخيم، الذي يمكن الدخول إليه والخروج منه، فضلاً عن الظروف الصحية الكارثية فيه، ليس هناك أمل كبير في أن يسلَم ذلك المخيم من فيروس كورونا. واليوم سمعنا من الولايات المتحدة عما يحدث في مخيم الركبان. وأود أن أذكّر بأن دمشق ليست مَن يسيطر على المخيم، وإنما المقاتلون هم الذين يسيطرون عليه ويمنعون وصول المساعدات الإنسانية إلى الناس هناك. ونذكّر أيضا بأن المسؤولية عن حماية السكان المدنيين هناك تقع على عاتق قوات الاحتلال غير القانونية. ونود أن نطّلع على التدابير التي يجري اتخاذها في الأراضي السورية المحتلة. ناهيك عن أنه كان يمكن حل مسألة إجلاء المقيمين في مخيم الركبان منذ وقت طويل. فقد دعونا إلى ذلك منذ عدة أشهر، وكذلك إلى ضرورة إيجاد حل مبكّر لمشكلة مخيم الهول.

ونحن نستغرب أيضا عندما نسمع عن "انقطاع" تسليم الأدوية "الحيوية" الموجّهة إلى الشمال الشرقي. وقد تحدثنا عن هذا الموضوع منذ وقت ليس ببعيد؛ واستمعنا اليوم أيضا إلى إشارات إليه. واسمحوا لي أن أذكركم بأن الحكومة السورية سمحت في 25 و 26 شباط/فبراير بنقل السلع الإنسانية عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء سوريا من الداخل. وسُمح أيضا بنقل أدوية جوا لمرة واحدة من أربيل في العراق إلى

القامشلي. ولكن مطار أربيل مغلق الآن، ويبدو أن مطار القامشلي مغلق أيضاً. وهناك سؤال كبير يحيّرنا هو لماذا لم يتم تسليم البضائع خلال ذلك الشهر. ولكن هذا بالتأكيد ليس ناجما عن خطأ ارتكبته السلطات السورية. وفي تلك الأثناء، تم تسليم مجموعات مستلزمات الصحة الإنجابية إلى محافظة الحسكة بالتنسيق مع دمشق. ونود أن نطلب من وكيل الأمين العام لوكوك التعليق على هذه المشكلة.

وفي الواقع، يثبت ما ذكرناه أنه إذا تم التحاور مع دمشق بالقدر الكافي، سيتسنى حل المسائل المتصلة بالمساعدة الإنسانية مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية. وتتخذ السلطات السورية جميع التدابير اللازمة لمنع انتشار الفيروس: فقد فرضت حظر تجول، ويجري توزيع السلع الأساسية، ووُضعت خطط حجر صحي لمواجهة الفيروس، وفُتحت مختبرات، وما إلى ذلك. وتم الإعلان عن عفو عام وعن وقف التجنيد للخدمة العسكرية مؤقتاً. وقد شرعت روسيا والصين فعلا في تقديم المساعدة، بما في ذلك بإرسال لوازم طبية.

ونحن نرى أن التوقيت غير ملائم لتوجيه انتقادات إلى دمشق وفرض شروط جديدة متصلة بإيصال المساعدات الإنسانية، كما نرى أنها مسألة غير لائقة. ويجب على الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تلتزم بشدة بالتدابير التي اتخذتها السلطات السورية لمنع انتشار المرض. وذلك من أجل أمن السوريين وموظفي الأمم المتحدة على حد السواء. وأعتقد أنه لا أحد من ممثلي البلدان التي فرضت نفس القيود على أراضيها يود أن تُنتهك تلك القيود مهما كان السبب. فلا ينبغي إيصال المعونة الإنسانية فحسب، بل ينبغي إيصالها بأمان. والحكومة السورية هي الوحيدة القادرة على ضمان سلامة المعونة الإنسانية. ونحن نعلم أن السلطات السورية مستعدة لمناقشة خيارات إيصال المساعدات الإنسانية مع الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تتواصل معها بحسن نية.

وفي الظروف الراهنة، نكرر دعوتنا ودعوة الأمين العام إلى رفع الجزاءات المفروضة على دمشق. فتلك الجزاءات لا تشل الاقتصاد السوري فحسب، الأمر الذي يسبب معاناة السكان العاديين أولاً، بل إنها تعرقل أيضاً وصول إمدادات الأدوية والمعدات إلى البلد. والحديث اليوم عن شروط لرفع الجزاءات هو ببساطة أمر غير أخلاقي. ونود أن نذكّركم مرة أخرى بأن السوريين يعيشون في جميع أنحاء سوريا وليس فقط في إدلب. ونحن نحث زملاءنا على عدم استغلال الوضع الحالي لأغراض سياسية، بل على مساعدة جميع السوريين فعليا.

ياء - سانت فنسنت وجزر غرينادين

تود سانت فنسنت وجزر غرينادين الترحيب بالبروتوكول الإضافي لمذكرة تحقيق استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب المؤرخ 5 آذار/مارس، وتشيد بالجهود الدبلوماسية التي مكنت من تحقيق ذلك. ونحن نأمل صدقا في الحفاظ على هذا الاتفاق وفي أن يؤدي إلى وقف الأعمال العدائية في كافة أنحاء البلد.

ورغم هذه الهدنة، لا تزال الحالة الإنسانية في سوريا تبعث على القلق بشدة، وقد ازداد تفاقم الظروف المتردية من قبل نتيجة للتهديد الخطير الذي تشكله جائحة كوفيد-19. فقد ألحق النزاع أضرارا بجزء كبير من البنى التحتية في البلد، بما فيها خدماته الصحية. والمرافق الطبية في حالة سيئة لأنها تفتقر للعدد الكافي من الموظفين واللوازم والمعدات. ولا تستطيع سوريا ببساطة أن تتحمل تبعات كارثة ناجمة عن فيروس كوفيد-19. والأشخاص المقيمون في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الشديدة الاكتظاظ مثل

مخيمات المشــردين داخلياً أكثر عرضـــة للخطر. ومن المســتحيل الحفاظ على اســتراتيجيات الوقاية، مثل التباعد البدني وغسل اليدين بكثرة، في تلك البيئات. وتدعم سانت فنسنت وجزر غرينادين الجهود التي تبذلها منظمة الصــحة العالمية لدعم الاســتجابة الصــحية للحكومة الســورية من أجل مكافحة هذا العدو المشــترك. فجائحة كوفيد-19 والحالة الإنســانية على نطاق أوســع أكبر بكثير من أي خلاف ســياســي. ولذلك، نكرر مناشدتنا البلدان التي فرضت جزاءات أحادية الجانب على سوريا أن تتحاور مع البلد، وتعزز جهود مواجهة كوفيد-19، وتساعد البلد على تلبية احتياجاته الإنسانية العاجلة.

ونحن ندعم الآلية العابرة للحدود، التي لا تزال تشـكل شـريان الحياة بالنسـبة للعديد من السـوريين. كما سـنؤيد جميع الترتيبات الأخرى التي تسـعى إلى الحفاظ على إيصـال المسـاعدات الإنسـانية من دون أي عوائق وبصورة آمنة ومستدامة وفي أوانها، بالتنسيق مع الحكومة السورية وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية.

وتمثل إعادة الإعمار في سـوريا عنصـرا حاسـما لتحسـين الوضـع الإنسـاني في البلد. وهي شـرط ضروري أيضا لضمان العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا. ونشجع أعضاء المجتمع الدولي على الإسهام في جهود إعادة الإعمار.

ولا يزال وجود كيانات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن في الشمال الغربي يشكل تهديدا كبيرا لســيادة ســوريا وشــعبها وللعمل الحيوي الذي تقوم به المنظمات الإنســانية. ونســلم بضــرورة تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب في هذا الصدد، ونؤكد من جديد على ضرورة أن تحترم تلك العمليات القانون الدولي.

وفي نهاية المطاف، يتطلب إيجاد حل جذري لهذه الأزمة عمليةً سـياسـية شـاملة للجميع، دون أي تدخل، وتحرص على احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. ففي الواقع، لا يوجد حل عسكري للنزاع. ونحن نواصــل دعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى تيســير عملية ســياســية على نطاق أوســع، ونأمل أن تجتمع اللجنة الدستورية من جديد قريبا. ويسرنا العلم أن الرئيسَين المشاركَين قد اتفقا على جدول أعمالها.

لقد فُرضـــت معاناة كبيرة على الشـــعب الســـوري بســـبب قوى لم يخترها وتعقيد الوضـــع الجغرافي السياسي الذي ليس له أي تأثير عليه. ويجب أن يعمل هذا المجلس بشكل بنّاء لمساعدة سوريا على العودة إلى الاستقرار والسلام.

كاف - جنوب أفريقيا

تؤيد جنوب أفريقيا تـأييدا تـامـا دعوة الأمين العـام إلى وقف فوري لإطلاق النـار في جميع أنحـاء العالم، وكذلك دعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا في هذه الأوقات العصيبة نتيجة للانتشار الهائل لفيروس كوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم.

وتواجه البيئة الحالية في سـوريا، ولا سـيما في الشـمال الغربي منها، صـعوبات كبيرة في الحد من انتشار كوفيد-19. وترحب جنوب أفريقيا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السورية، التي تشمل فرض حظر للتجول وإغلاق الأماكن العامة والمدارس والمحلات التجارية وتقييد الدخول إلى ســـوريا. ونُفذت خطوات مماثلة أيضا في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية.

ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ من احتمال انتشار فيروس كوفيد-19 في صفوف الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما أولئك الموجودين في مخيمات المشردين داخلياً الذين يعيشون في أماكن شديدة الاكتظاظ، والذين ليس لديهم إلا فرص محدودة للحصول على الرعاية الصحية أو المياه والهياكل الأساسية الصحية. ويبعث على القلق أيضا إغلاقُ الحدود في شمال سوريا، فقد يكون استمرار شحن المساعدات الإنسانية الحيوية عبر تلك المعابر محدودا وغير كاف لتلبية الاحتياجات المتوقعة الناجمة عن الجائحة.

وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا دعوة المبعوث الخاص إلى الإفراج عن أعداد كبيرة من المحتجزين لأسباب إنسانية. وندعو جميع الأطراف أيضا إلى ضمان توفير اللوازم والمعدات الطبية ذات الصلة، بما في ذلك مجموعات أدوات الاختبار وأجهزة التنفس ومعدات الحماية الشخصية، وإلى ضمان تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة في جميع أنحاء سوريا، حيثما تدعو الحاجة إليها.

وتعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها الكبير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، بشكل خاص، للتقليل إلى أدنى حد من تأثير الفيروس على سكان سوريا. ونشيد بالتزام الموظفين الذين يواصلون العمل في هذه الظروف الصعبة والمتقلبة.

ومع ذلك، حتى ونحن في خضم مواجهة التحديات الناجمة عن كوفيد-19، لا يمكننا أن ننسى الوضع الإنساني المتردي أصلا في أجزاء من سوريا، ويجب أن نضمن تقديم المساعدة المطلوبة في تلك المناطق بشكل تام وآمن ومحايد ودون عوائق.

وترحب جنوب أفريقيا بالحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 6 آذار/مارس بين تركيا وروسيا وبانخفاض الأعمال العدائية الناتج عن ذلك، رغم ورود بلاغات متفرقة عن عمليات قصف على الخطوط الأمامية. ونحث جميع الأطراف على احترام أحكام اتفاق إطلاق النار الحالي وأحكام الاتفاقات السابقة، بما في ذلك التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفي هذا الصدد، نرحب باستئناف تدفق المياه من محطة علوك للمياه، التي توفر المياه لما يقرب من نصف مليون شخص ولمخيم الهول. ولا يمكن للشعب السوري في هذه المنطقة أن يتحمل تداعيات أي خطر يهدد هذه الإمدادات الحيوية في هذا الوقت.

ونظرا إلى أن الشعب السوري لا يزال يعاني من هذه الأزمة الإنسانية الأليمة وهو في مواجهة استمرار النزاع وجائحة كوفيد-19، ينبغي النظر في تخفيف التدابير الاقتصادية المفروضة على سوريا.

في ما يخص الحالة السياسية، ترحب جنوب أفريقيا باتفاق اللجنة الدستورية على جدول أعمال الاجتماع المقبل. ونأمل أن يتسنى اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان أن تتمكن اللجنة الدستورية من الاجتماع بأمان خلال هذه الأوقات الاستثنائية.

ويعرب وفد بلدي أيضا عن تقديره للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لمواصلة التفاعل مع مختلف الجهات المعنية من أجل إعطاء دفع للعملية السياسية بغية التوصل إلى نتيجة سياسية دائمة تعكس إرادة الشعب السوري وتضمن حماية جميع فئات المجتمع السوري.

وفي الختام، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد أنه لا يمكن تسوية الحالة في سوريا إلا من خلال المفاوضات والحوار، وتدعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما أمكنها من جهود من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) بهدف تفادي استمرار تشريد السوريين وتكبد مزيد من الخسائر في أرواح السكان الأبرياء. وحتى تكون العملية السياسية مستدامة، يجب أن يتولى زمامها السوريون ويقودها. وأي تدخل خارجي في هذه العملية سيقلل من فرص نجاحها.

لام - تونس

بعد تسع سنوات من النزاع واندلاع الجائحة، أصبحت آفاق مستقبل السوريين أكثر قتامة من أي وقت مضى، حيث أن هذا الفيروس قد يتسبب في إلحاق مزيد من الخسائر في الأرواح، ولا سيما في المناطق الشديدة الوهن.

وتونس التي دعت إلى التعاون والتضامن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإلى اتساق إدارة أزمة كوفيد-19 وتوفير الموارد اللازمة لمواجهتها، تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سوريا في هذا السياق، إلى جانب المساعدات المنقذة للأرواح التي تقدمها إلى المحتاجين عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

وتواجه التدابير اللازمة للوقاية من فيروس كوفيد-19 ولمواجهته العديد من المعضلات والتحديات التي تهدد الحق في الصحة والحق في الحياة، ولا سيما في شمال غرب وشمال شرق سوريا. وفي هذا الصدد:

- لا يسمح التشريد القسري بالعزل الذاتي الطوعي؛
- وعمليا، لا يمكن ممارسة التباعد الاجتماعي في المخيمات الشديدة الاكتظاظ؛
- ولا يمكن اتباع ممارسات النظافة الصحية في ظل انقطاع إمدادات المياه أو تدمير مرافق المياه والصرف الصحي؛
- وقد تعرضت البنية التحتية الطبية لأضرار بالغة ولذلك لا يمكنها أن تتعامل بشكل ملائم مع تفشي الفيروس.

ولهذا تعتقد تونس أنه في ظل الظروف الراهنة، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي تحترمها الأطراف المعنية في الميدان والتي تُنفَّذ بحسن نية، من أجل التصدي على أفضل وجه للتداعيات الكارثية لتفشي هذا المرض في سوريا.

وأولا وقبل كل شيء، ينبغي أن يسمح وقف إطلاق نار فوري ومستمر في جميع أنحاء البلد يحترمه الجميع ويضع حدا للأعمال العدائية باستعادة الهدوء، مما يتيح فرصة للتركيز بشكل أفضل على الحد من انتشار المرض.

وفي هذا الصدد، تكرر تونس الدعوة التي وجهها الأمين العام والمبعوث الخاص بيدرسن لإسكات دوي المدافع في سوريا وخارجها، وتعرب عن أملها في أن يصمد وقف إطلاق النار المبرم في 6 آذار/مارس في إدلب بشكل أفضل مع مرور الوقت.

ثانياً، يجب على جميع الأطراف في الميدان أن تحترم احتراماً كاملاً التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما في شمال غرب وشمال شرق سوريا.

ويجب على الأطراف المعنية أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس بطريقة آمنة وسريعة ودون عوائق، ولا سيما المواد الطبية.

وإضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ على تدفق المياه في الشمال الشرقي، فهذا شريان حياة أكثر من نصف مليون شخص يعيشون في المنطقة في ظل زيادة احتياجاتهم من المرافق الصحية والنظافة الصحية.

ثالثا، لا تزال المساعدة عبر الحدود في الشمال الغربي تمثل شريان حياة المحتاجين في المنطقة. وينبغي تعزيز الرصد لتفادي أية مخاطر.

والشعور بالحاجة الملحة إلى التحرك الناجم عن جائحة فيروس كورونا يبرر التعجيل بإعادة تنشيط العملية السياسية التي تقودها سوريا وتمسك بزمامها، وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) وتحت رعاية الأمم المتحدة.

وينبغي أن تكون أزمة فيروس كورونا بمثابة محفّز للأطراف المعنية على أن تترك خلافاتها وراء ظهرها، وتوحد جهودها، وتتفاعل من جديد بشكل بناء ودون شروط مسبقة في محادثات جنيف التي تشارك فيها اللجنة الدستورية. وترحب تونس باتخاذ إجراءات إضافية لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن عدد كبير من المحتجزين لأسباب إنسانية، وتدعو جميع الأطراف إلى التركيز على إنقاذ أرواح السكان السوريين.

لقد عبّر هذا المجلس عن كثير من التعاطف مع الشعب السوري على مدى السنوات التسع الماضية. وسيرى السوريون كيف سيؤثر هذا التعاطف على حياتهم في هذه الظروف الصعبة للغاية.

ولذلك ينبغي للمجلس أن يرقى إلى مستوى التحديات الراهنة وأن يحدد المسار للاضطلاع بجهود دولية مشتركة وحقيقية. ومن المهم أن يحافظ المجلس على وحدته في هذا السياق.

ميم – فييت نام

أولا، نود أن نرحب بالتطورات المشجعة على مستوى الحالة الأمنية في شمال غرب سوريا، بعد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين روسيا وتركيا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا الظرف حاسم لتعزيز الحوار والمفاوضات من أجل إيجاد حل للمأزق السياسي الذي طال أمده في سوريا بهدف إنهاء سنوات من النزاع وتحقيق سلام دائم للسكان السوريين.

ونود أن نعرب عن تأييدنا المستمر للدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص لتيسير التوصل إلى حل سياسي دائم وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2254 (2015).

ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام والسيد بيدرسن إلى وقف إطلاق النار لإعطاء فرصة للسلام ولمحاربة العدو المشترك، وهو كوفيد-19.

وما زلنا نشعر بالقلق من الآثار المدمرة للنزاع على السكان في شمال غرب سوريا، فضلا عن استمرار النقص في الاحتياجات الأساسية في جميع القطاعات، بما في ذلك في شمال شرق سوريا.

وفي هذا الوقت الذي تنتشر فيه جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم دون إمكانية كبحها، نحن نشاطر قلق أعضاء المجلس أساسا من احتمال أن يكون الشعب السوري على وشك التعرض لآثار هذه الجائحة. وفي هذا البلد، الذي يواجه بالفعل صعوبات هائلة على مستوى مرافق الرعاية الصحية، والمعدات، والأدوية، وإمدادات المياه والأغذية، والمرافق الصحية، وما إلى ذلك، فإن أكبر صعوبة تكمن في قدرته على مواجهة انتشار الجائحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. ولا يمكن التصدي لهذا العدد الكبير من التهديدات في ظل الحالة الراهنة.

ولذلك، نعبّر عن ترحيبنا الكبير بالإجراءات السريعة والملائمة للاحتياجات التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرهما من الشركاء في مجال العمل الإنساني لمساعدة حكومة سوريا. ونحث جميع الأطراف المعنية على كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا.

نون - الولايات المتحدة الأمريكية

أريد فقط أن أتوجه بالشكر الخاص لصديقي مارك على إطلاعي على آخر المستجدات وعلى ما يجري في الميدان في سوريا. وكما تعلمون جيدا، أنا حريصة دائما على معرفة كل ما أستطيع أن أعرفه منك وأنا أقدّر حقا الوقت الذي تقضيه لاطلاعنا على ما يجري، وأنا ممتنة لكَ 'غير' أيضا، شكراً جزيلاً. وأعرب عن تقديري أيضا لدعوة الأمين العام إلى وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، هذه الدعوة التي تكتسي أهمية أكبر بسبب جائحة كوفيد-19.

ولقد رأينا جميعاً الأثر المدمر والمميت الذي يمكن أن يتسبب فيه هذا الفيروس، ولهذا السبب لا يوجد مكان أكثر حاجةً إلى الدعوات إلى الرحمة وضبط النفس من سوريا. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لكَ، غِير، في مساعيك الرامية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار الذي طلبه المجلس في قراره 2254 (2015). ولتلبية هذه الدعوة التي جاءت في الوقت المناسب، يجب على جميع المقاتلين تجميد العمليات البرية التي تعرّض حياة السكان المدنيين للخطر. فالشعب السوري بحاجة إلى وقف لإطلاق النار كما دعا إليه القرار 2254 (2015)، وليس إلى توقّف تكتيكي آخر يسمح للقوات السورية وحلفائها الروس والإيرانيين بالاستراحة قبل استئناف حملتها الإرهابية في الشمال الغربي. ولن يؤدي مثل هذا التوقف إلا إلى التشجيع على مواصلة السعي لإيجاد حل عسكري للنزاع.

وأثناء اجتماعات جمعتني بموظفي الأمم المتحدة واللاجئين السوريين خلال رحلتي إلى تركيا في وقت سابق من هذا الشهر، أدركتُ، ورأيتُ بنفسي، أن الأمم المتحدة يجب أن تكون في صميم أي جهود لرصد مبادرات وقف إطلاق النار والتحقق منها. وبالنسبة لهذه النقطة، أود أن يكون واضحا أن المبعوث الخاص بيدرسن يتمتع بالصلاحية، الممنوحة بموجب القرار 2254 (2015)، التي تخوّل له رصد خطوط التماس القائمة لكفالة احترام اتفاقات وقف إطلاق النار. وقد كشفت التقارير عن الأضرار التي لحقت بالمستشفيات والعيادات وحتى بمقدمي الرعاية الصحية من جراء أعمال نظام الأسد والغارات الجوية الروسية. ونظرا إلى تردي أوضاع الهياكل الأساسية للرعاية الصحية في سوريا واندلاع هذه الجائحة العالمية، ازدادت أهمية بعثات الرصد المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الموفدة إلى شمال غرب سوريا وكذلك أهمية تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار. ولهذا، نحث الأمم المتحدة على مواصلة بعثاتها المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى الشمال الغربي للمساعدة على حماية السوريين الضعفاء الذين لجأوا إلى تلك المنطقة.

وبالأمس فقط، أبلغت سوريا عن تسجيل أول وفاة لها بفيروس كورونا، مما يضاعف من الأخطار التي يواجهها الشعب السوري، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المخيمات الشديدة الاكتظاظ في إدلب. وفي خضم التهديدات المتزايدة الناجمة عن فيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء سوريا، تزداد الحاجة إلى توسيع نطاق المعونة التي تسلمها الأمم المتحدة عبر الحدود وإمكانية الحصول عليها. أما بالنسبة للسوريين المقيمين في الشمال الشرقي، فيجب أن نسعى بقوة إلى استئناف إمكانية وصول الأمم المتحدة عبر الحدود إلى هذه المنطقة، بعد أن قامت روسيا والصين، بصوتين فقط، بإعاقة قدرة الأمم المتحدة على إيصال 41 في المائة من اللوازم الطبية إلى هناك. ويجب أن يبدأ المجلس مداولاته بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ 25 شباط/فبراير، بما في ذلك بشأن استئناف المساعدات المنقذة للأرواح التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى أكثر من مليون شخص في الشمال الشرقي. وبسبب سرعة انتشار كوفيد-19، لا يستطيع هؤلاء السوريون المستضعفون ببساطة انتظار موافقة دمشق الاعتباطية على تسليم اللوازم الطبية عبر خطوط التماس. ويجب أن نأذن بعدد أكبر من عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، وليس أقل. كما يجب أن نحافظ على استمرار جميع عمليات المنظمات غير الحكومية وعمليات الأمم المتحدة عبر الحدود التي تدخل حالياً إلى سوريا عبر أقصر الطرق.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالجزع من الحصار المتعمّد الذي فرضه نظام الأسد على سكان مخيم الركبان للمشردين داخلياً. وقد أعاق النظام مرة أخرى حركة المرور التجاري باتجاه المخيم، بل إنه يرفض الآن السماح للأمم المتحدة بتقديم مساعدات عبر خطوط التماس من دمشق. وبطبيعة الحال، فإن مخيم الركبان ليس إلا مثالا واضحا على إخفاق نظام الأسد الذريع في الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب السوري. وهذه الإخفاقات التي استمرت عقدًا من الزمن هي تحديدا السبب في عدم ثقة إدارة ترامب في النظام أو في وعود روسيا بتحسين وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس. وينبغي لأعضاء المجلس أن يحترزوا كثيرا من هذه الوعود. وعندما يتلقى السوريون المحتاجون مساعدات إنسانية عالية الجودة من الأمم المتحدة بانتظام ودون انقطاع، ستعيد الولايات المتحدة النظر في تقييمها للنظام وللوعود الروسية. وحتى ذلك الحين، لا يمكن زيادة تخفيض إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى سوريا. فمن شأن هذا الإجراء أن يعرض حياة الملايين من الأشخاص للخطر فورا.

وأخيراً، ونحن نواجه فيروس كوفيد-19، أود أن أكرر دعوة وزير الخارجية بومبيو إلى إطلاق سراح آلاف المدنيين، الذين يوجد بينهم مواطنون أميركيون، المحتجزين تعسفاً في مراكز احتجاز النظام الشديدة الاكتظاظ. لقد حان الوقت لكي يتخذ نظام الأسد خطوات ملموسة لحماية هؤلاء الأفراد، ولتغيير الظروف اللاإنسانية التي يُحتجزون فيها. وتطالب إدارة ترامب بالإفراج الفوري عن جميع السجناء المدنيين والسياسيين المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون.

سين - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لوكيل الأمين العام لوكوك وللمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما. وقد حذّر كلاهما بشدة من الوضع في سوريا ومن الخسائر الفادحة التي قد تنجم عن فيروس كوفيد-19 في بلد يعاني من تداعيات حوالي 10 سنوات من النزاع. وتشاطر المملكة المتحدة هذا القلق العميق من الأثر الكارثي المحتمل أن يخلّفه كوفيد-19.

وبطبيعة الحال، يتفاقم هذا التهديد بسبب الدمار الذي ألحقته روسيا والنظام بالمرافق الصحية على مر السنين. وكما ذكر أحد الأشخاص في وقت سابق، فإن ما يناهز نصف المرافق التي كانت قائمة في عام 2011 قد اندثرت – وهي حالة مروعة لمواجهة هذه الأزمة. ونحن نتطلع إلى تقرير مجلس التحقيق التابع للأمين العام عن بعض تلك الإجراءات.

ولقد أطلعنا السيد لوكوك على الحالة الإنسانية البائسة في شمال غرب سوريا بعد دخول النزاع عامه العاشر. وأكثر الأشخاص عرضة للخطر هم المشردون داخليا الذي يبلغ عددهم نحو 6,2 ملايين شخص. وكما قال لنا السيد لوكوك، يعيش مليون منهم تقريبا في الشمال الغربي في ظروف مروعة وهم يعتمدون اعتمادا كليا على المعونة المقدّمة عبر الحدود. ولقد سمعنا أيضا أن أكثر الفئات ضعفا هم الأطفال والنساء، وكان من المحبط بشكل خاص ما سمعناه عن الأثر على السكان. ولهذا السبب أعلنت المملكة المتحدة مؤخراً عن رصد مبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار من أجل تعزيز الاستجابة الإنسانية، وهكذا بلغ مجموع المبالغ التي تعهدنا بتقديمها حوالي 200 مليون دولار.

ونحن نشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل في جميع أنحاء سوريا والذين أصبحوا الآن لا يواجهون العنف والتخويف فقط وإنما أيضا التهديد الجديد الناجم عن كوفيد-19. ونحن نحيي شجاعتهم والتزامهم.

وأردت أن أغتنم هذه الفرصة لأسأل السيد لوكوك: بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، الذي كان محقا في الدعوة له، ما هي الخطوات الرئيسية التي تحتاجها لمساعدة السوريين على محاربة كوفيد-19 في سوريا؟ فمن الواضح أن تقديم المعونة عبر خطوط التماس ليس بديلا مجديا لتقديمها عبر الحدود؛ وللتصدي لكوفيد-19، من الضروري إيصال المعونة بأكثر الوسائل فعالية. وهذا يعني عبر الحدود في الشمال الغربي والشمال الشرقي، على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره الصادر في شباط/فبراير. ويتعين على المجلس بأسره أن يفكر في الأثر السلبي للترتيبات الحالية، وفي ضوء الاستجابة المطلوبة لمواجهة كوفيد-19، ينبغي لنا أن نواصل ونوسع نطاق وصول المساعدات الإنسانية عندما نستعرض الترتيبات.

ولمحاربة هذا الفيروس بفعالية في سوريا، يجب أن يكون وقف إطلاق النار في إدلب دائماً. ومن أجل استمرار وقف إطلاق النار وضمان حماية المدنيين وحصولهم على المساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها، يجب أن ترصده الأمم المتحدة وتتحقق منه. لذلك، نرحب بالدعوة التي وجهها السيد لوكوك والسيد بيدرسن إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا للتمكن من بذل جهود شاملة لكبح انتشار الفيروس، ونؤيد هذه الدعوة.

وقد دعتنا روسيا قبل قليل في بيانها إلى مساعدة جميع السوريين. ولكن ما يحتاجه الشعب السوري حقا أكثر من أي شيء آخر هو وقف حقيقي ودائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وعملية سياسية شاملة للجميع، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره 2254 (2015). وإذا بدر عن أصحاب السلطة والنفوذ في سوريا أي شيء أقل من ذلك في الوقت الراهن، فقد يشكّل ذلك الحكمَ على السوريين بمواجهة أزمة صحية جديدة، مما يؤدي إلى خلق أزمة عالمية أخرى.